موقفنا من قضية الصفات

أود أن أبوح بسر للقارئ الكريم، فقد كنت كوّنت رأيا منذ سنوات فى موضوعنا هذا، وهو ما يتعلق بما سموه: (آيات الصفات) أو(أحاديث الصفات).

ويتلخص هذا الرأى أو هذا الموقف فى ترجيح المذهب المشهور عن السلف رضى الله عنهم، وهو: السكوت وعدم الخوض أو التفويض، كما أشار إليه شيخنا حسن البنّا رحمه الله، فى أصله العاشر حينما قال: نؤمن بها كما جاءت، من غير تأويل ولا تعطيل، ولا نتعرض لما جاء فيها من خلاف بين العلماء، ويسعنا ما وسع رسوله الله ﷺ وأصحابه ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

وهو ما رجحه الكثيرون من علماء الخلف، الذين قالوا: رأى السلف أسلم وأحوط لدين المرء.

ولكنى بعد أن عشت فى الموضوع منذ سنوات، ثم عكفت عليه فى السنتين الأخيرتين، وتوسعت فى القراءة والدراسة والبحث والمقارنة بين أقوال المدارس المختلفة من المتكلمين والأثريين، أو السلف والخلف، والحنابلة وغيرهم، من المثبتين والمفوضين والمؤولين، من مبالغين ومعتدلين فى كل فريق، اتضح لى بعد ذلك أمور لم تكن واضحة عندى من قبل بالقدر الكافى، ورأيت أن من التبسيط المخل: أن نسكت ونغلق أفواهنا عن الكلام فى الموضوع، ونحسب أن القضية قد حسمت بذلك.

فالحق أن النصوص الواردة فى الموضوع ليست كلها فى مستوى واحد، لا من حيث ثبوتها، ولا من حيث دلالتها. كما أن المروى عن السلف فى هذا الأمر ليس كله ذا مفهوم واحد أو نسق واحد، كما بينا من قبل. ولذلك لابد من تجزئة القضية، وتقسيمها، وإعطاء الحكم الملائم لكل منها. ثم النظر فى الموضوع كله وما فيه من خلاف امتد لهيبه، وارتفع دخانه، حتى ظن الظانون: أنها معركة بين أعداء، والواقع أنها خلاف بين أصدقاء، لو أنهم تركوا التعصّب والمراء، وتحاوروا فى ظل الحب والإخاء.

فما خلاصة الموقف من هذه القضية التى طال فيها الجدال، واستحال إلى صراع ونزال، أو حراب وقتال؟

هذا ما نحاول بيانه فى الصحائف التالية إن شاء الله.

١ - نصوص الصفات التى هى فى البشر انفعالات مثل: (الرحمة والمحبة والبغض والرضا والغضب ونحوها):

أولاً: النصوص التى تضيف إلى الله تعالى صفات هى فى البشر انفعالات نفسية، مثل: الرحمة والرضا والغضب، والمحبة والكراهية، والفرح والغيرة، والعجب ونحوها، وقد ثبتت بآيات القرآن العزيز، أو باا سنة الصحيحة: نثبت هذه الصفات لله سبحانه وتعالى، كما أثبتها لنفسه، فى كتابه أو على لسان رسوله ﷺ، ونحن مطمئنون كل الاطمئنان، ولا نلتمس لها تأويلا، إذ لا حاجة إليه، ولا نتوقف فيها، لأنها بّينة واضحة المعنى. وهذا هو مذهب السلف فيها.

فلا داعى لأن نقول: المراد بالرضا: إرادة الإنعام، أو الإنعام نفسه، أو بالغضب: إرادة الانتقام، أو الانتقام ذاته، أو بالمحبة: إرادة الثواب، أو الثواب نفسه، لنردّ كل هذه الصفات إلى صفة الإرادة أو صفة القدرة، كما يفعل كثير من المتكلمين.

فكما أثبتنا له - عز وجل - الإرادة، وهو يشترك مع المخلوقين فى إثبات هذه الصفة، فهو يريد، وهم يريدون. وقلنا: إن إرادته تعالى ليست كإرادتهم، فالإرادة عند الإنسان المخلوق: هى ميل النفس إلى الفعل بعد أن يحركها باعث إليه. وعند الله تعالى ليست كذلك. فإرادته: ليست كإرادتنا، بل هى صفة ذاتية تليق بكماله ترجح وجود الفعل الممكن على عدمه.

كذلك نثبت له سبحانه: رحمة ليست كرحمتنا، ومحبة ليست كمحبتنا، ورضا ليس كرضانا، وغضبا ليس كغضبنا، وضحكا ليس كضحكنا، وفرحا ليس كفرحنا. وإنما هى صفات تليق بكماله تعالى وجلاله، منزهة عن انفعالاتنا البشرية، المصاحبة لهذه الصفات فى المخلوق.

فإذا كانت الرحمة أو الرضا أو الغضب فى البشر: انفعالات نفسية، تدفع إلى أعمال تقتضيها، فهى ليست كذلك عند الله تعالى.

وهذا أمر واضح تمام الوضح، ولا ينبغى أن ينازع فيه. وقد أثبت الأشاعرة

والماتريدية لله تعالى: صفات السمع والبصر والكلام والحياة، وجعلوها من الصفات الواجبة لله تعالى، كما أثبتوا له صفات: العلم والإرادة والقدرة - التى أثبتوها لله تعالى بالعقل قبل السمع - ولكنهم اعتبروا السمع والبصر وما بعدها صفات سمعية، أى أن السمع أو الوحى لو لم يجىء بها، لأمكن أن يكتفى العقل عنها بإثبات العلم لله جل شأنه.

فلماذا لا تثبت هذه الصفات من الرحمة والرضا والمحبة له سبحانه بالسمع والوحى أيضاً، وقد ثبتت بالقرآن والسنة؟!

إن هذا تفريق بين المتساويين لا مسوغ له.

وقد ذكر العلامة الشيخ رشيد رضا فى الصفات التى هى فى الحادث انفعالات نفسية، كالمحبة والرحمة والرضا والغضب والكراهية: أن السلف يمرونها على ظاهرها، مع تنزيه الله تعالى عن انفعالات المخلوقين، فيقولون: إن لله تعالى محبة تليق بشأنه، ليس انفعالا نفسيا كمحبة الناس. والخلف يؤولون ما ورد من النصوص فى ذلك، فيرجعونه إلى القدرة، أو إلى الإرادة فيقولون: الرحمة هى الإحسان بالفعل، أو إرادة الإحسان.

ومنهم: من لا يُسمّى هذا تأويلا بل يقولون: الرحمة تدل على الانفعال الذى هو رقة القلب المخصوصة، وعلى الفعل الذى يترتب على ذلك الانفعال، وقالوا: إن هذه الألفاظ إذا أطلقت على البارى تعالى يراد بها غايتها التى هى أفعال دون مباديها التى هى انفعالات.

وإنما يردّون هذه الصفات إلى القدرة والإرادة، بناء على أن إطلاق لفظ القدرة والإرادة وكذا العلم على صفات الله: إطلاق حقيقى لا مجازى.

والحق أن جميع ما أطلق على الله تعالى فهو منقول مما أطلق على البشر، ولما كان العقل والنقل متفقين على تنزيه الله تعالى عن مشابهة البشر، تعين أن نجمع بين النصوص.

فنقول: إن لله تعالى قدرة حقيقية، ولكنها ليست كقدرة البشر، وإن له رحمة ليست كرحمة البشر. وهكذا نقول فى جميع ما أطلق عليه تعالى، جمعا بين النصوص، ولا ندّعى أن إطلاق بعضها حقيقة، وإطلاق البعض الآخر مجازى. فكما

أن القدرة شأن من شؤونه، لا يعرف كُنهه، ولا يجهل أثره، كذلك الرحمة شأن من شؤونه، لا يعرف كنهه، ولا يخفى أثره.

وهذا هو منهج السلف؛ فهم لا يقولون: إن هذه الألفاظ لا يفهم لها معنى بالمرة، ولا يقولون: إنها على ظاهرها، بمعنى أن رحمة الله كرحمة الإنسان، ويده كيده، وإن ظن ذلك بعض الحنابلة الجاهلين! ومحققو الصوفية لا يفرقون بين صفات الله تعالى ولا يجعلون بعضها محكما: وإطلاق اللفظ عليه حقيقى، وبعضها متشابها: إطلاقه عليه مجازى، بل كل ما أطلق عليه تعالى فهو مجاز[1]. انتهى.

٢ - النصوص التى تثبت الفوقية والعلو لله:

ثانياً: النصوص التى تثبت الفوقية والعلو لله تعالى، نثبتها كما أثبتها الله تعالى لنفسه، لما جاءت به النصوص الغزيرة الوفيرة فى القرآن والسنة، مثل قوله تعالى: ﴿ **أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ** ﴾[الملك: ١٦] ﴿ **بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ** ﴾ [النساء: ١٥٨] ﴿ **تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ** ﴾ [المعارج: ٤] ﴿ **إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ** ﴾ [فاطر: ١٠] ﴿ **سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى** ﴾ [الأعلى: ١] ﴿ **يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ** ﴾ [النحل: ٥٠] ﴿ **وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ** ﴾ [الأنعام: ١٨] ﴿ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى** ﴾ [طه: ٥] ﴿ **قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ** ﴾ [النحل: ١٠٢]. وغيرها من الآيات.

والأحاديث الكثيرة التى ذكرت أن الله فى السماء، أو فوق سبع سماوات: مثل: «يرحمكم من فى السماء»[2] «كان الذى فى السماء ساخطا عليها»[3] و«زوجنى الله من فوق سبع سماوات»[4].

كل هذه النصوص نثبت ما دلت عليه من وصف لله تعالى، ولكنا نفسر هذا الإثبات بما فسره به المحققون من علماء المنهج السلفى، لا بما يفهمه السطحيون من الحشوية الظاهرية، وبعض غلاة الحنابلة.

---

(١) تفسير المنار (٣/ ١٩٧ - ١٩٩).

(٢) رواه أبو داود فى الأدب (٤٩٤١) والترمذى فى البر والصلة (١٩٢٥) وقال: حديث حسن صحيح. وذكره الألبانى فى صحيح الجامع (٣٥٢٢) عن عبد الله بن عمرو.

(٣) رواه مسلم فى النكاح (٣٥٤٠) عن أبى هريرة.

(٤) رواه البخارى فى التوحيد (٧٤٢٠) عن أنس.

من هؤلاء المحققين العلامة عماد الدين الواسطى الشافعى الصوفى السلفى، الذى فسر (العلو) و(الفوقية) تفسيرا موفّقا وموثّقا، يمكن أن تجتمع به كلمة المختلفين. والرجل شافعى فى الفقه، سلفى فى العقيدة، صوفى فى السلوك، حتى كان ابن تيمية يسميه (جنيد زمانه) تشبيها له بالإمام الربانى المعروف: الجنيد.

فقد ذكر فى رسالته (النصيحة)[1]: أنه كان برهة من حياته متحيرا فى مسألة الفوقية والعلو، ومسألة الصفات، ومسألة الحرف والصوت فى كلام الله، وحيرته جاءت مما قاله المتكلمون من علماء الأشاعرة السابقين الذين لهم فى صدره منزلة وقدر، وما يقرأه من آيات الكتاب، وأحاديث الرسول، مما يثبت هذه الأمور بوضوح، حتى شرح الله صدره لما رأى أنه الحق. قال:

«فلم أزل فى هذه الحيرة والاضطراب من اختلاف المذاهب والأقوال، حتى لطف الله بى، وكشف لهذا الضعيف عن وجه الحق كشفا اطمأن إليه خاطره، وسكن به سره، وتبرهن الحق فى نوره، وأنا واصف بعض ذلك إن شاء الله تعالى.

ما انتهى إليه فى العلو والفوقية والاستواء:

قال: والذى شرح الله صدرى له فى حكم هذه المسائل الثلاث: (العلو، والفوقية، والاستواء):

الأولى: مسألة العلو:

وهو: أن الله عز وجل كان ولا مكان، ولا عرش، ولا ماء، ولا فضاء، ولا خلاء، ولا ملاء.

وأنه كان منفردا فى قدمه وأزليته، متوحداً فى فردانيته، سبحانه وتعالى فى

---

(١) نشرها المكتب الإسلامى فى بيروت بتحقيق زهير الشاويش. واقتبس منها السفارينى فى شرح عقيدته الشهيرة (لوامع الأنوار الإلهية) وقد نقل العلامة شعيب الأرنؤوط فقرات منها - فى مقدمته لكتاب (أقاويل الثقات) الذى حققه -باعتبارها من تصنيف الشيخ أبى محمد الجوينى - والد إمام الحرمين ت ٤٣٨هـ - تبعا لما نشر فى الرسائل المنيرية، وهو خطأ مؤكد. وبداية الرسالة تدل على أن مؤلفها متأخر عن عصر أبى محمد. وقد توفى الواسطى سنة ٧١١هـ. كما أن د. محمد عياش الكبيسى فى كتابه (الصفات الخبرية) نسبها إلى الشيخ أبى محمد الجوينى، وهى قطعا ليست له، ولم يعرف عن الشيخ التأليف فى علم الكلام. إنما عرف بذلك ابنه أبو المعالى.

تلك الفردانية، لا يوصف بأنه فوق كذا، إذ لا شيء غيره، هو سابق التحت والفوق اللذين هما جهتا العالم، وهما لازمان له، والرب تعالى في تلك الفردانية منزه عن لوازم الحدوث.

فلما اقتضت الإرادة المقدسة، بخلق الأكوان المحدثة، المخلوقة المحدودة، ذوات الجهات، اقتضت الإرادة أن يكون الكون له جهات من العلو والسفل. وهو سبحانه مُنزّه عن صفات الحدوث، فكوّن الأكوان، وجعل لها جهتي العلو والسفل. واقتضت الحكمة الإلهية أن يكون في جهة التحت، لكونه مربوباً مخلوقًا. واقتضت العظمة الربانية أن يكون فوق الكون، باعتبار الكون المحدث لا باعتبار فردانيته، إذ لا فوق فيها ولا تحت، والرب سبحانه وتعالى كما كان في قدمه وأزليته وفردانيته، لم يحدث له في ذاته ولا في صفاته، ما لم يكن في قدمه وأزليته، فهو الآن كما كان.

لكن لما أحث المربوب المخلوق ذا الجهات، والحدود، والخلاء، والملاء، والفوقية، والتحتية، كان مقتضى حكم العظمة للربوبية أن يكون فوق ملكه، وأن تكون المملكة تحته باعتبار الحدوث من الكون، لا باعتبار القدم من المكون، فإذا أشير إليه بشيء يستحيل أن يشار إليه من الجهة التحتية، أو من الجهة اليمنة أو اليسرة، بل لا يليق أن يشار إليه إلا من جهة العلو. والفوقية، ثم الإشارة هي بحسب الكون، وحدوثه، وأسفله. فالإشارة تقع على أعلى جزء من الكون حقيقة، وتقع على عظمة الرب تعالى كما يليق به، لا كما يقع على الحقيقة المعقولة عندنا في أعلى جزء من الكون فإنها إشارة إلى جسم، وتكون إشارة إلى إثبات.

إذا علم ذلك فالاستواء صفة له كانت في قدمه، لكن لم يظهر حكمها إلا عند خلق العرش، كما أن الحساب قديمة له لا يظهر حكمها إلا في الآخرة. وكذلك التجلي في الآخرة لا يظهر حكمه إلا في محله.

فإذا علم ذلك، فالأمر الذي يهرب المتأولون منه، حيث أوّلوا الفوقية: بفوقية المرتبة، والاستواء، فنحن أشد الناس هربا من ذلك، وتنزيها للباري سبحانه وتعالى عن الحد الذي يحصره، فلا يحد بحد يحصره، بل بحد تتميز به عظمة ذاته عن مخلوقاته. والإشارة إلى الجهة إنما هو بحسب الكون وأسفله، إذ لا يمكن الإشارة إليه هكذا.

وهو فى قدمه سبحانه مُنزّه عن صفات الحدوث، وليس فى القدم فوقية ولا تحتية، وإن من هو محصور فى التحت، لا يمكنه معرفة بارئه إلا من فوقه، فتقع الإشارة إلى العرش حقيقة إشارة معقولة، تنتهى الجهات عند العرش، ويبقى ما وراءه لا يدركه العقل، ولا يكيفه الوهم، فتقع الإشارة عليه كما يليق به مجملا مثبتا، لا مكيفا ولا ممثلا.

وجه آخر من البيان: هو أن الرب سبحانه ثابت الوجود، ثابت الذات، له ذات مقدسة متميزة عن مخلوقاته، يتجلّى يوم القيامة للأبصار، ويحاسب العالم فلا يجهل ثبوت ذاته وتمييزها عن مخلوقاته، فإذا ثبت ذلك، فقد أوجد الأكوان فى محل وحيِّز، وهو سبحانه فى قدمه مُنزّه عن المحل والحيز، فيستحيل شرعا وعقلا عند حدوث العالم أن يحل فيه، أو يختلطوا به، لأن القديم لا يحل فى الحادث، وليس هو محلا للحوادث، فلزم أن يكون بائنا عنه، وإذا كان بائنا عنه، فيستحيل أن يكون العالم فى جهة الفوق، وأن يكون الرب سبحانه فى جهة التحت.

هذا محال شرعا وعقلا، فيلزم أن يكون فوقه بالفوقية اللائقة به التى لا تكيف ولا تمثل، بل يعلم من حيث الجملة والثبوت، لا من حيث التمثيل والتكييف.

وقد سبق الكلام فى أن الإشارة إلى الجهة إنما هو باعتبارنا، لأنّا فى محل وحيِّز وحدّ، والقدم لا فوق فيه ولا جهة، ولابد من معرفة الموجد، وقد ثبت بينونته عن مخلوقاته، واستحالة علوها عليه، فلا يمكن معرفته، والإشارة بالدعاء إليه إلا من جهة الفوق، لأنها أنسب الجهات إليه، وهو غير محصور فيها، بل هو كما كان فى أزليته وقدمه، فإذا أراد المحدث أن يشير إلى القديم فلا يمكنه ذلك إلا بالإشارة إلى الجهة الفوقية، لأن المشير فى محل له فوق وتحت، والمشار إليه قديم باعتبار قدمه، لا فوق هناك ولا تحت، وباعتبار حدوثنا وتسفلنا هو فوقنا.

فإذا أشرنا إليه تقع الإشارة عليه كما يليق به، لا كما نتوهمه فى الفوقية المنسوبة إلى الإجسام، لكنّا نعلمها من جهة الإجمال والثبوت لا جهة التمثيل، والله الموفق للصواب.

ومن عرف هيئة العالم، ومراكزه من علم الهيئة[1]، وأنه ليس له إلا جهتا العلو

---

(١) وهو المعروف الآن بعلم الفلك.

والسفل، ثم اعتقد بينونية خالقه عن العالم، فمن لوازم البينونة أن يكون فوقه، لأن جميع جهات العالم فوق، وليس إلا المراكز وهو الوسط.

لا حاجة إلى التحريف ولا إلى الوقوف:

إذا علمنا ذلك واعتقدناه، تخلصنا من شبهة التأويل، وعماوة التعطيل، وحماقة التشبيه والتمثيل، وأثبتنا علو ربنا، وفوقيته واستواءه على عرشه، كما يليق بجلاله وعظمته، والحق واضح فى ذلك، والصدر ينشرح له.

فإن التحريف تأباه العقول الصحيحة، مثل تأويل الاستواء: بالاستيلاء وغيره، والوقوف فى ذلك جهل وعيٌّ، مع أن الرب سبحانه وصف لنا نفسه بهذه الصفات لنعرفه بها، فوقوفنا عن إثباتها ونفيها، عدول عن المقصود منه فى تعريفنا إياه، فما وصف لنا نفسه بها إلا لنثبت ما وصف به نفسه، ولا نقف فى ذلك.

وكذلك التشبيه والتمثيل حماقة وجهالة، فمن وفّقه الله للإثبات بلا تحريف، ولا تكييف، ولا وقوف، فقد وقع على الأمر المطلوب منه، إن شاء الله تعالى[1]. انتهى.

وتفسير العلو والفوقية لله تعالى بهذه الصفة: لا يثبت أى تحيز للرب جل جلاله، وهو الذى يفر منه المؤولون، لأن التحيز من خصائص المادة والجسمية. وعلماء الفيزياء يعرفون المادة بقولهم: هى كل ما يحتاج إلى فراغ يشغله. وبهذا يلتقى دعاة الإثبات ودعاة التأويل على بساط واحد، أو على كلمة سواء.

وبهذا التحقيق نكون مع السلف فى موقفهم ولا نخالفهم أو نحيد عن منهجهم.

٣ - النصوص التى يفيد ظاهرها التركيب والتجسيم:

ثالثاً: النصوص التى يُوحى ظاهرها بإفادة التجسيم والتركيب لله عز وجل، مثل النصوص التى تثبت لله تعالى: الوجه، واليد واليدين، والعين والعينين، والأعين والقدم والرجل والساق والأصابع والأنامل والساعد والذراع، والحقو والجنب، ونحوها، مما هو فى المخلوق أعضاء، وجوارح فى الجسم. مثل: ﴿ **كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ** ﴾ [القصص: ٨٨] ﴿ **وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا** ﴾ [الطور: ٤٨] ﴿ **بِيَدِهِ مَلَكُوتُ**

---

(١) النصيحة للواسطى ص ١٨ - ٢٢ طبعة المكتب الإسلامى.

﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ [المؤمنون: ٨٨]، أو أنه يضع قدمه في النار فتسكن، أو أن القلوب بين إصبعين من أصابعه، أو أن السماوات مطويات بيمينه... إلخ. فهذه النصوص يرجح تأويلها إذا كان التأويل قريبا غير بعيد، مقبولا غير متكلف، جاريا على ما يقتضيه لسان العرب وخطابهم، وهذا (التأويل) ليس واجبا، ولكنه جائز وسائغ، بل هو أحق وأولى من (الإثبات) الذى قد يُوهم إثبات المحال لله تعالى، ومن (السكوت والتوقف)، ومن (التأويل البعيد).

وهذا رأى الإمام الفقيه الأصولى الكبير عز الدين بن عبدالسلام، كما نقله عنه العلامة الآلوسى فى تفسيره: أنه قال فى بعض فتاويه:

«طريقة التأويل بشرطه - وهو قرب التأويل - أقرب إلى الحق؛ لأن الله تعالى إنما خاطب العرب بما يعرفونه، وقد نصب الأدلة على مراده من آيات كتابه؛ لأنه سبحانه قال: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: ١٩] وقال لرسوله: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] وهذا عام فى جميع آيات القرآن. فمن وقف على الدليل فقد أفهمه الله مراده من كتابه، وهو أكمل ممن لم يقف على ذلك، إذ لا يستوى الذين يعلمون، والذين لا يعلمون[1]. انتهى.

وعقّب الآلوسى على كلام الإمام عز الدين بقوله: «وفيه توسط فى المسألة» أى بين الذين يبالغون فى التأويل ويتكلفونه وإن كان بعيدا، وبين الذين يؤْثرون السكوت والتوقف والإمساك عن الكلام فى الموضوع، أو الذين يثبتون بلا كيف.

وهذا أيضًا تلميذه الإمام المحقق ابن دقيق العيد الذى اتفق الكثيرون على أنه مجدد المائة السابعة، كما قال السيوطى فى أرجوزته:

والسابع الراقى إلى المراقى ابن دقيق العيد باتفاق

فقد نقل عنه الزركشى أنه قال: «ونقول فى الألفاظ المشكلة: إنها حق وصدق، على الوجه الذى أراده (الله). ومن أوَّل شيئًا منها، فإن كان تأويله قريبا، على ما يقتضيه لسان العرب وتفهمه فى مخاطباتها: لم ننكر عليه، ولم نبدّعه، وإن كان

---

(١) انظر: تفسير (روح المعاني) للآلوسي (١٦ / ١٥٦) وانظر: البحر المحيط فى أصول الفقه للزركشى (٣ / ٤٤٠، ٤٤١).

تأويله بعيدا: توقفنا عنه واستبعدناه، ورجعنا إلى القاعدة فى الإيمان بمعناه مع التنزيه[1]. انتهى.

وهذا التأويل ليس لازما، فمن لم يسترح إليه يستطيع أن يفوِّض فى هذه النصوص، كما فوّض كثيرون من السلف والخلف، أو أن يثبت بلا كيف، كما يرى شيخ الإسلام ابن تيمية ومدرسته: لزوم الإثبات بلا تكييف ولا تعطيل، ولا تشبيه ولا تمثيل.

موقف الأئمة المعتدلين:

وموقفنا هذا الذى اخترناه من جواز التأويل إن كان قريبا مقبولا، كما قال ابن عبد السلام وابن دقيق العيد، أو اختيار مذهب السلف إن كان التأويل غير قريب ولا مستساغ. سواء فسرنا مذهب السلف بالسكوت والتفويض أم فسرناه بالإثبات بلا تكييف.

هذا الموقف قد اختاره الأئمة المعتدلون المرضيون عند جمهور الأمة، مثل الإمام أبى سليمان الخطابى، والإمام أبى بكر البيهقى، والإمام أبى زكريا النووى، والإمام ابن كثير، والحافظ ابن حجر، وغيرهم.

وهذا التأويل يحتاج إليه عصرنا إذا ترجمنا معانى القرآن إلى اللغات الأجنبية المختلفة، فليس يسوغ فى منطق الأجنبى أن نقول له: هذا نسكت عنه، ولا نخوض فى معناه، ونفوِّضه إلى الله! فإن هؤلاء أحوج شىء إلى البيان لا السكوت. كما أنه قد لا يفهم ما يقال له: إن لله يدين وأصابع وأنامل، ولكنها ليست كأيدينا وأصابعنا وأناملنا. وإن له عينا أو أعينا، ووجها وصورة وقدما ورجلا وساقا.. إلخ، ولكن لا كأعضائنا وأجزاء جسدنا. فالتأويل المقبول هنا أحكم وأقوى فى تبليغ الدعوة، وبيان مقاصد القرآن ومعانيه بلسان القوم ولسان العصر، الذى به نبلغ ما أنزل إلينا من ربنا بلاغا مبينا، يقيم الحجة، ويقطع العذر.

وحسبى هنا أن أختار بعض ما ذكره الإمام ابن كثير فى التفسير - وهو رجل مقبول عند علماء الأمة كافة - لنعلم أن التأويل ليس كله مرفوضا، وأنه كثيرا

---

(١) انظر البحر المحيط فى أصول الفقه للزركشى (٣/ ٤٤١). وذكره الشوكانى فى (إرشاد الفحول) ج٢/ ص ١٧٦، ١٧٧.

ما كشف اللثام عن معنى الآية الكريمة، بلا تكلف ولا تحريف، ولا التواء، كما أنه أحيانا يختار المنهج السلفى فيما يكون التأويل فيه متكلفا ومتعسفا؛ دون أدنى حاجة إلى ذلك. وسنضرب لذلك بعض الأمثلة.

رأى ابن كثير فى الاستواء:

قال ابن كثير رحمه الله عند تفسير قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ** ﴾ [الأعراف: ٥٤] « فللناس فى هذا المقام مقالات كثيرة جدا ليس هذا موضع بسطها، وإنما نسلك فى هذا المقام مذهب السلف الصالح: مالك والأوزاعى والثورى والليث بن سعد والشافعى وأحمد وإسحاق بن راهويه وغيرهم من أئمة المسلمين قديما وحديثا، وهو: إمرارها كما جاءت، من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل، والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفى عن الله تعالى، فإن الله لا يشبهه شىء من خلقه: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** ﴾ [الشورى: ١١] ، بل الأمر كما قال الأئمة، منهم نعيم بن حماد الخزاعى شيخ البخارى: من شبّه الله بخلقه كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر. وليس فيما وصف الله نفسه ولا رسوله تشبيه، فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة، والأخبار الصحيحة، على الوجه الذى يليق بجلال الله، ونفى عن الله تعالى النقائص، فقد سلك الهدى[1].

وقال ابن كثير فى تفسير قوله تعالى: ﴿ **وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ** ﴾ [الزمر: ٦٨] قال: « الطريق فيها وفى أمثالها مذهب السلف وهو: إمرارها كما جاءت، من غير تحريف ولا تكييف »[2].

قول ابن كثير فى اليد واليدين:

وفى مواضع كثيرة من تفسيره نجد العلامة ابن كثير لجأ إلى التأويل، إذا كان قريبا مقبولا، كما يقتضيه اللسان العربى.

فقد قال عند قوله تعالى: ﴿ **قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ** ﴾ [آل عمران: ٧٣]: « أى

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٢ / ٢٢٠).

(٢) المصدر السابق: (٤ / ٦٢).

الأمور كلها تحت تصرفه، وهو المعطى المانع: يَمُنّ على من يشاء بالإيمان والعلم والتصرف التام، ويضل من يشاء، فيعمى بصره وبصيرته، ويختم على قلبه وسمعه، ويجعل على بصره غشاوة، وله الحجة التامة، وله الحكمة البالغة»[1].

وقال عند قوله تعالى: ﴿ **وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ** ﴾ [المائدة: ٦٤]: «وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لا يعنون بذلك أن يد الله موثقة، ولكن يقولون: بخيل أمسك ما عنده بخلا. تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا»[2].

وقال عند قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ** ﴾ [الفتح: ١٠]: «أي هو حاضر معهم يسمع أقوالهم ويرى مكانهم ويعلم ضمائرهم وظواهرهم»[3].

وقال عند قوله تعالى: ﴿ **بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ** ﴾ [المائدة: ٦٤] «أي بل هو الواسع الفضل، الجزيل العطاء، الذي ما من شيء إلا عنده خزائنه»[4].

ومن الواضح الجلي: أنه رجح المعنى الكنائي للآيات، ولم يأخذ بظاهر اللفظ، والحق أن الذي يطمئن إليه القلب، ويتبادر إلى الذهن: المعنى الكنائي الذي فسر به ابن كثير الآيات، دون تكلف أو اعتساف. وهذا عند التأمل ليس (تأويلا)، بل هذا ما تدل عليه في لسان العرب. فإن سمّى بعضهم هذا (تأويلا) باعتباره خروجا من الصريح إلى الكناية، فلا مانع من ذلك، إذ لا مُشاحّة في الاصطلاح.

كلام ابن كثير عن الوجه:

قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿ **كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ** ﴾ [القصص: ٨٨] «إخبار بأنه الدائم الباقي الحي القيوم الذي تموت الخلائق ولا يموت، كما قال تعالى: ﴿ **وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالإِكْرَامِ** ﴾ [الرحمن: ٢٧] فعبر بالوجه عن

---

(١) تفسير القرآن العظيم: (١/ ٣٧٣).
(٢) المصدر السابق: ٢/ ٧٥).
(٣) المصدر السابق: ٤/ ١٨٥).
(٤) المصدر السابق: (٢/ ٧٥).

الذات، وهكذا قوله هنا: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ ﴾ أى إلا إياه، وقال مجاهد والثورى: أى إلا ما أريد به وجهه »[1]. أ. هـ.

وقال فى تفسير قوله تعالى: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن: ٢٧]: « وقد نعت تعالى وجهه الكريم فى هذه الآية بأنه ذو الجلال والإكرام، أى هو أهل أن يُجَلَ فلا يعصى، وأن يطاع فلا يخالف »[2].

كلام ابن كثير فى تفسير القُرب:

قال ابن كثير فى تفسير قوله تعالى: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ [ق: ١٦] يعنى ملائكته أقرب إلى الإنسان من حبل وريده إليه، ومن تأوله على العلم فإنما فرّ، لئلا يلزم حلول أو اتحاد وهما منفيان بالإجماع تعالى الله وتقدس ولكن اللفظ لا يقتضيه، فإنه لم يقل: وأنا أقرب إليه من حبل الوريد وإنما قال: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾[3].

وقال فى تفسير قوله تعالى: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَكِن لاَّ تُبْصِرُونَ ﴾ [الواقعة: ٨٥] « أى بملائكتنا »[4].

وكلامه رحمه الله فى تفسير القرب شبيه بما نقل عن السلف فى ذلك، فإن المتقدمين من المفسرين فسروا القرب فى الآيتين بقرب الملائكة كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية[5].

كلامه فى تفسير العين والأعين:

وقال ابن كثير فى تفسير قوله تعالى: ﴿ وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ [هود: ٣٧]: « أى بمرأى منا »[6]، وقال فى تفسير قوله تعالى: ﴿ وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ [الطور: ٤٨]: « أى اصبر على أذاهم ولا تبالهم فإنك بمرأى منا، وتحت كلاءتنا، والله

---

(١) تفسير القرآن العظيم: (٣ / ٤٠٣).
(٢) المصدر السابق: (٤ / ٢٧٣).
(٣) تفسير القرآن العظيم (٤ / ٢٢٣).
(٤) المصدر السابق (٤ / ٣٠٠).
(٥) انظر مجموع الفتاوى (٥ / ٤٩٤).
(٦) تفسير القرآن العظيم (٢ / ٤٤٤).

يعصمك من الناس»[1]، وقال فى تفسير قوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]: «أى بأمرنا بمرأى منا، وتحت حفظنا وكلاءتنا»[2].

كلام ابن كثير فى المعية:

وقال ابن كثير عند قوله تعالى: ﴿لا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]: «أى لا تخافا منه فإننى معكما أسمع كلامكما وكلامه، وأرى مكانكما ومكانه، لا يخفى علىّ من أمركم شىء، واعلما أن ناصيته بيدى، فلا يتكلم ولا يتنفس ولا يبطش إلا بإذنى، وبعد أمرى، وأنا معكما بحفظى ونصرتى وتأييدى»[3].

وقال عند قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]: «أى رقيب عليكم، شهيد على أعمالكم حيث كنتم وأين كنتم»[4].

وقال عند قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]: «أى مطلع عليهم، يسمع كلامهم وسرهم ونجواهم، ورسله أيضًا مع ذلك تكتب ما يتناجون به، مع علم الله به وسمعه له»[5]. أهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن كلمة (مع) فى اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها فى اللغة إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مماسّة أو محاذاة عن يمين أو شمال، فإذا قيدت بمعنى من المعانى دلّت على المقارنة فى ذلك المعنى، فإنه يقال: مازلنا نسير والقمر معنا أو النجم معنا. ويقال: هذا المتاع معى لمجامعته لك، وإن كان فوق رأسك. فالله مع خلقه حقيقة، وهو فوق عرشه حقيقة، ثم هذه المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد، فلما قال: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ إلى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه مطلع عليكم، وشهيد عليكم، ومهيمن، عالم بكم، وهذا معنى قول السلف، إنه معكم بعلمه، وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته، وكذلك فى قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ... الآية﴾، ولما قال النبى ﷺ لصاحبه فى الغار: (لا تحزن إن الله معنا) كان هذا أيضًا حقا على ظاهره، ودلت الحال على أن

---

(١) المصدر السابق: (٤/ ٢٤٥).
(٢) المصدر السابق: (٤/ ٢٦٤).
(٣) تفسير القرآن العظيم (٣/ ١٥٤).
(٤) المصدر السابق: (٤/ ٣٠٤).
(٥) المصدر السابق: (٤/ ٣٢٢).

حكم هذه المعية الإطلاع والنصر والتأييد، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوا وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨][١].

وبهذا ترى أنى مع منهج السلف فى معظم قضايا الصفات، فلا ألجأ إلى التأويل فى الصفات التى هى فى البشر انفعالات، بل أثبتها لله تعالى كما يليق به، كما اتفق الجميع على إثبات السمع والبصر والكلام له كما يليق به، لا كما هو عند البشر. كذلك نثبت له - تبارك وتعالى - رحمة ومحبة ورضا وغضبا وفرحا، إلى غير ذلك من الصفات التى صحّت بها النصوص، ولكنها ليست كصفات البشر.

وأنا كذلك مع منهج السلف فى إثبات صفة العلو والفوقية لله تعالى، والاستواء على عرشه، كما يليق به، لا كما يتوهمه المشبهون والمجسمون، الذين يتصورونه جسما كبيراً فوق السماوات. وأنه يجلس على العرش فيبقى بعض العرش، وإنه يئط من تحته.. إلخ.

بل نؤمن بهذا العلو كما فهمه المحققون من علماء السلف، لا كما تخيله المتخيلون من الخلف، الذين يدعون أنهم على نهج السلف.

الشىء الذى أخالف فيه دعاة المذهب السلفى، هو ما يفيد ظاهره إثبات التجسيم والتركيب لذات الله جل ثناؤه، وكان يقبل التأويل بغير تكلف ولا اعتساف، فهذا أرجح تأويله، ما دام جاريا على لسان العرب وما تقتضيه مخاطباتهم فى ذلك من المجاز والاستعارة والكناية وغيرها من أساليب البلاغة العربية. ولا ينبغى أن يعيب أحد هذا التأويل السائغ، فهو اللائق بكلام الله تعالى، البالغ الذروة العليا فى البلاغة. على أنى لا ألزم أحدا بهذا التأويل، فهو جائز لا واجب، وإن كنت أرجحه.

ولكنى مع المنهج السلفى فيما كان تأويله بعيداً ومتكلفا، مثل تأويل (استوى) بأن معناها (استولى).

ومن هنا أعتبر نفسى سلفيا فى (توحيد الأسماء والصفات) كما أنى سلفى فى توحيد الإلهية والعبادة، وهو التوحيد الذى بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه، ولست مع المبرّرين للشركيات التى شاعت بين المسلمين فى الأزمنة الأخيرة.

وخلافى فى تجويز التأويل فى بعض القضايا المحدودة: لا يخرجنى عن منهج السلف، فقد رأينا من السلف من أول، كما أن منهم من فوّض، ومنهم من أثبت، كما بينا ذلك من قبل.

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٢١ - ٢٣).